

ان يرجع هذه بشرط التمسك بتغافل الفضل والمكانة اذ اجاز  
 رتبته ان يسلمه للمخبر عليه وله ان يعيده بغير اذن سيده وقوله  
 بالنظر اجمع جميع ما مر والمكانة ان يسافر بغير اذن سيده سواء  
 للاجل منه بخروج من حوزة الكتابة وليس سيده منعه منه ولو صافنا  
 والمكانة الاكثر رتبة بتعلق بدمته كالديون كما مر بخلاف غيره  
 واما ما يتعلق برتبته من حد و قطع فتبين ولا فرق بينه  
 وبين الكفن ولذا قال ابن عاري واخرا في رتبته كذا لربنا  
 في الشرح وهو عكسه المقصود فالصواب في ذمته ان يكون  
 ان يسمو ستمعت له انما من نوع اشهر لتسقط بغير علم  
 سواء كان فيه نظر او غير نظر لانه لا يلزم التمسك بغيره  
 غير واضح وليس للمكانة ان يفتق شخص اجنبيا او قريبا  
 له الا اذن سيده وليس له ولا يلزم المكاتب عتق نفسه  
 لان شرط العتق بالعتابة ان يكون المالك حرا كما مر ومن باب  
 انه ليس له ان يهب او يهدق والمسدود ما فعله الا الشئ  
 التامه وليست له ان يرجع بغير اذن سيده وسواء كان ذلك  
 نظرا او غير نظر لانه ذلك يعينه فان ربه سيده وقد دخل بها  
 فانه يفسخ ويتركها لثلاثة دراهم ولا يبيع مما يبيعه بعد ذلك  
 اذا عتقت فان اجاز سيده جاز ان لم يكن معه احد من الكتاب  
 فان كان معه غيره لم يجز الا برضاهم وان كانوا صغارا يفسخ الرجوع  
 عليهم كل حال واشهر حقه الرجوع بغير اذن سيده وهو كذلك  
 اذا لا يبيعه ذلك كالتكاح واذا اقر المكاتب انه حري جناية خطأ  
 فانه لا يلزمه شي من ذلك عتقه او جرحه وظاهره ولو لم يات به  
 عليه ولا يجز له ان يسافر بغير اذن سيده جرحه من حوزة الكتابة الا  
 باذن ربه فكذلك ليس له ان يسافر بغير اذن سيده وان لم يجز له جرحه  
 وانما نص علي هذه الجزئيات بتغافل المدونة وغيرها ولانه انفع ما

للمنفق ولا سيما المقلد والا لاكتفى عنها ايضا بل كان يقول وله  
 التصرف بغير تبرع كقول ابن الحاجب ويفرض المكاتب كالحري  
 الا في التبرع واحسن منه وله التصرف بما ليس مظنة لعجزه  
 او وقاد السنان والحاصل ان الاقرار لثلاثة اشهر ما يرجع  
 للمال في الذمة كالدائن وهذا يعتل من المكاتب وروى الفتن  
 وما يرجع للمال في الرقبة لا يعتل من واحد منها وما يرجع  
 للرقة فقط من حد و قطع وهذا يعتل من كل منها فكله  
 تعييد الشئ غير واضح فيه نظرا بل يقتيد الاستقاط بالنظر  
 هو الموافق للنص قال في المدونة في بيان الاستعفة ولام الرقبة  
 والمكانة المستعفة وللعبه الماذون ثم قال ولو سلمها المكاتب  
 لزمه ولا اخذ للسيد ابن بوسن قال استهب الا ان يتبين ان  
 للمكانة في اخذها او تركها بما لا يات به ابن بوسن يريد  
 فليس له العتق اه فلو اضر المضمون لم يات به هذه المسائل  
 ليرجع لها لان اذ لم يولد المكاتب بغير اذن ربه المستعفة  
 الثالثة من شايته الحرية بسبب دعواه العتق تحصل العتق  
 ولو اقر له السيد على الرجوع ان لم ينظر له اي امكانت مالا  
 يعني بخروج كتابته والا فلا ولو اتقنا الحق الله تعالى كما في الحديث  
 على ولا يجز نفسه ايضا اذا كان معه احد من الكتاب ثم ظهر  
 ان مال المكاتب بعد بغيره فهو المستعفة على اداء الكتابة بغيره  
 قال سبب العتق اظهار العجز وعدم العتق على اداء الكتابة بغيره  
 عليه الرقية ثم قال حيث لم يكن معه في الكتابة احد فانه  
 كان معه ولله فلا يجز له ويؤخذ بالسعي عليه صاعدا وان  
 تبيد لدهه عوقب وان كان له مال ظاهر اخذ منه واعطى  
 لسده ابو محمد يريد بعد تجده ويمتق هو وولده فكله عنه  
 ابن المواز لا يجز لسيد اية المكاتب بغيره ان لم يشترطه بل

فقر ٤٨

Cop ing ersity